



وزارة التجارة والصناعة  
Ministry of Commerce and Industry

Registration and Commercial  
Licenses Department

إدارة التسجيل  
والتراخيص التجارية

إقرار بعلاقة إيجارية

إنه في يوم ..... الموافق ..... م، خُبر هذا الإقرار بين كل من:

**أولاً السيد / الشركة /** ..... صفته .....  
الجنسية: ..... بطاقة شخصية رقم / السجل التجاري: .....  
العنوان: ..... ( طرف أول مؤجر ).

**ثانياً السيد / الشركة /** ..... صفته .....  
الجنسية: ..... بطاقة شخصية رقم / السجل التجاري: .....  
العنوان: ..... ( طرف ثاني مستأجر ).

حيث يمتلك الطرف الأول بموجب ..... ، وقد أبدى الطرف الثاني رغبته في إيجار العين والتي هي عبارة عن (محل تجاري، مكتب، ورشة، مصنع، مخزن، غير ذلك ..... )، وبياناتها كالتالي:  
رقم المنطقة: ..... اسم المنطقة: ..... رقم المبنى: ..... الطابق: ..... رقم الشقة: .....  
مساحة الموقع: ..... رقم الكهرباء: ..... اسم مالك العقار: .....  
مدة الإيجار: ..... من تاريخ: ..... م إلى تاريخ: ..... م .

ورغبة في استخراج الرخصة التجارية للغرض من الإيجار وفقاً لأحكام القانون رقم (5) لسنة ٢٠١٥ بشأن المحال التجارية والصناعية والعمالة المماثلة والباعة المتجولين، فقد تم الاتفاق على ما يلي:  
أن يكون الإقرار المائل، بما تضمنه من بيانات، دليلاً على العلاقة الإيجارية بين الطرفين، محل عقد الإيجار المؤرخ ..... م، ويعمل به في أعراض استخراج الرخصة التجارية للعين محل العقد سالف البيان.

المستأجر

المؤجر

إقرار مقدم طلب استخراج الرخصة

أقر أنا الموقع أدناه: السيد / الشركة / ..... ، بأن كافة البيانات المدرجة بالإقرار المائل، وما أرفق به من مستندات صحيحة وتتفق وأحكام القوانين المنظمة وعقد الإيجار المؤرخ بتاريخ ..... م، وأنحمل / تتحمل كافة التبعات القانونية، أي كان نوعها، إذا ما ثبت عكس ما تقدم سواء في مواجهة وزارة الاقتصاد والتجارة أو الغير، كما نقر بسريان العلاقة الإيجارية وقت إصدار الرخصة وأن الوزارة غير مسؤولة عن تاريخ انتهاء العلاقة الإيجارية، وذلك دون أدنى مسؤولية على المختصين بوزارة التجارة والصناعة.

المقر بما فيه

الاسم: .....

التوقيع: .....  
رقم البطاقة الشخصية / السجل التجاري: .....  
الصفة: .....

المرفقات:

١. البطاقة الشخصية / السجل التجاري للطرفين.
٢. صورة عن سند الملكية.
٣. إقرار بين المالك والوسيط العقاري، (في حال تحويل غير المالك الحق بتأجير العقار).